



WSRC

مجلس تنظيم قطاع المياه
WATER SECTOR REGULATORY COUNCIL

فلسطين | PALESTINE

التقرير السنوي

لأداء مجلس تنظيم قطاع المياه

2024

مقدم إلى دولة رئيس الوزراء
للفترة ما بين
1 كانون الثاني و 31 كانون الأول للعام 2024



فخامة رئيس دولة فلسطين
محمود عباس "أبو مازن"



دولة رئيس الوزراء
الدكتور محمد مصطفى

الفهرس

6	تقديم مجلس الإدارة
7	الملخص التنفيذي
9	عمل المجلس في قطاع غزة
10	الخطة الاستراتيجية لعمل المجلس للأعوام 2025-2029
12	مجلس الإدارة
13	طاقم العمل
14	إنجازات مجلس تنظيم قطاع المياه في أرقام
15	مراقبة الأداء
15	ملخص فني لمراقبة أداء مقدمي الخدمات
17	آلية عمل المجلس في مراقبة الأداء
17	التدريبات التي تمت لمراقبة الأداء
19	التقارير الصادرة
20	التوصيات التي صدرت لمقدمي الخدمات
21	مراجعة التعرّفة
21	المعايير المستخدمة لتحديد أولويات العمل
22	الإنجاز خلال العام 2024
22	التدريبات التي تم عقدها خلال العام 2024
23	آلية مراجعة التعرّفة
24	مراقبة العمليات التشغيلية
26	برنامج تدريبي بالتعاون مع جامعة "ماستريخت" - هولندا
27	نظام الشكاوى
28	الإعلام والاتصال
29	التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة
30	العلاقة مع سلطة المياه الفلسطينية
30	العلاقة مع المؤسسات الدولية
31	العلاقة مع البنك الدولي
31	منظمة الصحة العالمية
33	الأداء المالي وتمويل عمليات ونشاطات المجلس
35	التحديات التي تواجه عمل المجلس
36	توجهات المجلس خلال الفترة القادمة والخطط المستقبلية

تقديم مجلس الإدارة



يتشرف مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه برفع تقارير أدائه للعام 2024 لدولتكم، وذلك تماشياً مع ما ورد في المادة (20) من القرار بقانون رقم (14) لسنة 2014 بشأن المياه.

على الرغم من الظروف التي يعمل بها المجلس، كما العديد من المؤسسات الفلسطينية في ظل العدوان المتواصل على شعبنا، فإن الهدف من رفع هذا التقرير هو التأكيد لدولتكم التزام المجلس، بتطبيق ما ورد في القانون لتحقيق أهداف برنامج إصلاح قطاع المياه. ويواصل المجلس جهوده لتحقيق الاستدامة المالية والفنية لمقدمي الخدمات، بما يضمن تقديم خدمات بكفاءة وفعالية تلبي احتياجات وتوقعات المواطنين في جميع المناطق من حيث الكمية، والجودة، والأسعار.

دولة الرئيس،

يبقى هاجس المجلس هو الاستدامة المالية حيث إن المنحة الهولندية للمجلس تنتهي في شهر نيسان من العام 2026، ويبقى أمل المجلس هو جمع رسوم التراخيص وبدل الخدمات من مقدمي الخدمات والتي نص عليها القرار بقانون بشأن المياه رقم 14 لسنة 2014 ونظام انشاء مرافق المياه وترخيصها والتي لا تبدو سهلة حالياً مع استمرار الإغلاق والحصار على الشعب الفلسطيني ومحدودية الدخل لدى مقدمي الخدمات، لذا تبقى توجيهات دولتكم بهذا الخصوص محط اهتمامنا.

طبيعة عمل المجلس في قطاع غزة تأثرت بشكل كبير منذ بدء العدوان وباعتقادنا أن هذا التأثير سيستمر لفترة طويلة وسيكون المجلس بحاجة للتكيف وتعديل آليات عمله للتوافق مع الواقع في القطاع، ومع ذلك سيكون المجلس جاهزاً لتقديم بياناته وما يتوفر لديه عند مباشرة الحكومة الفلسطينية بإعادة الاعمار في القطاع وسيكون جاهزاً للعب أي دور تراه الحكومة الفلسطينية في هذا المجال.

وتقبلوا دولتكم بقبول وافر الاحترام

د. نبيل الزميدي
رئيس مجلس الإدارة

الملخص التنفيذي

شهدت معالم الأداء لمجلس تنظيم قطاع المياه لعام 2024 تغيرات مقارنةً بالأعوام السابقة، تأثرت بعدة عوامل ومشاهدات. ومن أبرز هذه العوامل: أثر العدوان على الشعب الفلسطيني، وما ترتب عليه من تداعيات أثرت على تقديم الخدمات في قطاع غزة، إلى جانب الإغلاقات والاقتحامات التي شهدتها المحافظات الشمالية. كما أن التحولات في توجهات سلطة المياه الفلسطينية، وانعكاسها على العلاقة مع المجلس، إلى جانب التغيرات في تعامل بعض الجهات المانحة، من المتوقع أن تترك أثراً إيجابياً على أداء المجلس في المستقبل.

نجح المجلس في مراقبة أداء 284 مقدم خدمة في الضفة الغربية، الذين يقدمون خدمات المياه لما يزيد عن 98% من السكان. أما في قطاع غزة، فلم يتمكن المجلس من جمع بيانات تفصيلية عن مقدمي الخدمات البالغ عددهم 25 مقدماً بسبب العدوان، إلا أنه تمكن من جمع بيانات ربع سنوية للنصف الأول من عام 2023.

أصدر المجلس خمسة تقارير سنوية شملت مراقبة الأداء (باللغتين العربية والإنجليزية)، التقرير المقارن لأداء مقدمي الخدمات، تقرير جودة المياه، وتقريراً عن واقع تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين. وبناءً على نتائج مراقبة الأداء، أرسل المجلس تغذية راجعة لأكثر من 65 مقدم خدمة، أعقبها اجتماعات مطولة لمناقشة النتائج والتقارير، حيث تم توضيح مؤشرات الأداء ومقارنتها بالقيم المرجعية وتحديد الخطوات اللازمة للتحسين.

وعلى الرغم من تمكن المجلس من مراجعة عدد من تعرفات مقدمي الخدمات، إلا أن ما تم رفعه لمجلس الوزراء كان تعرفة واحدة فقط، نتيجة امتناع البلديات ومقدمي الخدمات عن اتخاذ قرار إداري بالمصادقة على السيناريو الأخير المتفق عليه فنياً، مبررين ذلك بالواقع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه المواطن الفلسطيني.

التراجع في نسبة تحصيل الرسوم من قبل مقدمي الخدمات أثر على الأداء العام لهم، كما أدى ذلك إلى تراجع قدرة المجلس على فرض رسوم بدل الخدمات السنوية على مقدمي الخدمات.

جهّز المجلس نماذج الرقابة التشغيلية التي ستعتمد لمراقبة مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي، استناداً إلى الدليل الذي تم إعداده واعتماده مسبقاً. وستُطبق هذه النماذج على مجموعة من مقدمي الخدمات لمراقبة العمليات التشغيلية وتطوير الخدمات وتحديد الاحتياجات ومشاركتها مع الجهات المعنية.

عمل المجلس على تطوير قاعدة البيانات وإجراء تحسينات عليها، مما سهّل إدراج أسماء جميع مقدمي الخدمات وبياناتهم.

كما انتهى المجلس من إعداد المسودة النهائية الأولى لمواصفة المواد الكيميائية المستخدمة في معالجة المياه المخصصة للاستهلاك الآدمي (هيبوكلوريت الصوديوم)، بالتعاون مع مجموعة عمل بقيادة مؤسسة المواصفات والمقاييس، وبانتظار مراجعتها من اللجنة الفنية المختصة.

بالإضافة إلى ذلك، عمل المجلس على تطوير خطة استراتيجية للأعوام 2025-2029، والتي تتضمن الأهداف السنوية والنشاطات التي سينفذها المجلس حسب ما ورد في قانون المياه الفلسطيني.



أثر المجلس على قطاع المياه

ساهم مجلس تنظيم قطاع المياه في إحداث تأثيرات ملحوظة على القطاع، ورغم أن هذه الآثار لا تزال قيد الرصد، إلا أنه يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

زيادة عدد الشكاوى الواردة والمعالجة من قبل المجلس مما يعكس معرفة المواطن بحقوقه المائية.

تحسين بيانات المياه غير المحاسب عليها، إذ أسهم المجلس في تطوير جودة البيانات المتعلقة بالمياه غير المحاسب عليها، مما يعزز من كفاءة إدارة الموارد المائية.

زيادة اهتمام مقدمي الخدمات في الرقابة على جودة المياه نظراً لدور المجلس كطرف رقابي إلى جانب سلطة المياه ووزارة الصحة.

المساهمة الرئيسية للمجلس تكمن في تبادل المعرفة بين مقدمي الخدمات من خلال ورش العمل التي ينظمها المجلس باستمرار، مما يعزز من تحسين الأداء وتطبيق أفضل الممارسات.

يُعد المجلس المصدر الرئيسي لبيانات المياه والصرف الصحي في القطاع.

عمل المجلس في قطاع غزة:

نتيجة للآثار المدمرة التي خلفتها الحرب على قطاع غزة، وغياب آليات المراقبة والمتابعة بين مقدمي الخدمات، فضلاً عن صعوبة الحصول على البيانات، تأثر عمل المجلس بشكل كبير. ويمكن تلخيص التحديات التي واجهها المجلس في النقاط التالية:



1. **توقف جمع بيانات مؤشرات الأداء:** حيث تمكن المجلس من جمع بيانات حتى منتصف العام 2023 فقط.
 2. **تدمير البنية التحتية:** رغم صعوبة الوصول إلى بعض المناطق المتأثرة عمل المجلس على توثيق الأضرار التي لحقت بهذه المنشآت قدر الإمكان وذلك إما من خلال كادر المجلس الذي تواجد في المكان أو من خلال ما تم نشره، مثل تدمير محطات التحلية والشبكات الرئيسية للمياه.
 3. **العمل بنظام الطوارئ:** حاول المجلس تقديم الدعم لمقدمي الخدمات الذين استمروا في تقديم الخدمات في ظل هذه الظروف الاستثنائية.
 4. **صعوبة التواصل مع مقدمي الخدمات:** حاول المجلس الوصول إلى مقدمي الخدمات الذين استمروا في العمل ضمن إطار الطوارئ، لتوثيق الوضع وتقديم الدعم الممكن.
- على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها المجلس نتيجة الحرب وقصف المبنى الذي تواجد به مقر المجلس، فإنه بذل جهوداً حثيثة لتوثيق الأضرار وتحليل الوضع الميداني بهدف توفير معلومات دقيقة حول تأثير الحرب على خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة.

الخطة الاستراتيجية لعمل المجلس للأعوام 2025-2029:

عمل المجلس على تحديث الخطة الاستراتيجية للفترة 2025-2029، حيث شملت الأهداف الاستراتيجية والنتائج المتوقعة، بالإضافة إلى القضايا عبر القطاعية وخطة التنسيق مع الشركاء المعنيين. وتتماشى الأهداف الاستراتيجية الرئيسية مع قانون المياه وأهداف ورؤية الاستراتيجية الوطنية للمياه لسلطة المياه الفلسطينية، كما تتوافق مع رؤية الحكومة الفلسطينية في آلية وهيكلية الاستراتيجيات.

العناصر الأساسية للاستراتيجية هي كما يلي:

- مواءمة الأهداف مع مهمة ورؤية المجلس ورؤية سلطة المياه الفلسطينية.
- تطوير الموازنة بناءً على نتائج محددة وواضحة لكل نشاط.
- التوجه نحو التمويل الذاتي (التخطيط لتحصيل رسوم مقدمي الخدمات) والنظر في مصادر أخرى للإيرادات، مع ربط ذلك بخطة موازنة واضحة للسنوات الخمس المقبلة.
- المشاركة والانخراط المباشر لمجلس الإدارة والشركاء ذوي العلاقة في خطط وأنشطة المجلس.
- زيادة ثقة المانحين والشركاء ذوي العلاقة في المجلس.
- تغطية جميع الأنشطة ضمن الإطار القانوني لصلاحيات المجلس.
- تحديد أولويات الأنشطة التي يتعين على المجلس تنفيذها من خلال خطة العمل.
- بناء قدرات الموظفين (مراجعة الهيكل التنظيمي، ومراجعة القدرة الفنية للموظفين الحاليين، وخطة تدريب للموظفين).
- إدارة المخاطر.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه من 7 أعضاء ذوي خبرة واختصاص، يمثلون القطاع العام، القطاع الخاص، والمجتمع الأهلي. تتمثل مهامه في الإشراف على السياسات، توجيه الاستراتيجية، مراقبة الأداء العام، اتخاذ القرارات، وتعزيز التواصل مع الأطراف المعنية.

خلال عام 2024، تم إجراء تعديل على عضوية مجلس الإدارة بسبب بلوغ بعض الأعضاء السن القانونية للتقاعد، بما في ذلك ممثلي وزارتي الزراعة والمالية. كما شغل العضو السابع، د. زياد الميمي، منصب عضوية المجلس بعد توليه منصب رئيس سلطة المياه، مما أدى إلى شغور هذا المنصب لحين تعيين بديل وفق الأصول. بحيث تصبح عضوية مجلس الإدارة كما يلي:

السيد محمد عوني أبو رمضان	رئيس مجلس الإدارة
السيد بدر حوامدة	نائب رئيس مجلس الإدارة - ممثل وزارة الزراعة
السيد مجدي الحسن	عضو مجلس الإدارة - ممثل وزارة المالية
السيد خالد اشتية	عضو مجلس الإدارة - ممثل وزارة الحكم المحلي
السيدة هالة أبو الهوى	عضو مجلس الإدارة - ممثلة عن سلطة المياه الفلسطينية
م. مازن النوري	عضو مجلس الإدارة



وخلال كتابة هذا التقرير، أصدر الرئيس محمود عباس قراراً بإعادة تشكيل مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني في شهر يناير 2025، حيث تم تعيين **د. نبيل الضميدي** رئيساً للمجلس. ضم المجلس الجديد كلاً من: **السيد مجدي الحسن** (وزارة المالية)، **السيد خالد اشتية** (وزارة الحكم المحلي)، **م. حسام طليب** (وزارة الزراعة)، **م. كمال عيسى** (سلطة المياه)، **د. عامر صوالحة** (القطاع الأهلي)، و**الخبير باسم عبد الحليم**.



د. نبيل الضميدي
رئيس مجلس الإدارة



السيد خالد اشتية
عضو مجلس الإدارة
ممثل وزارة الحكم المحلي



م. حسام طليب
عضو مجلس الإدارة
ممثل وزارة الزراعة



السيد مجدي الحسن
عضو مجلس الإدارة
ممثل وزارة المالية



السيد باسم عبد الحليم
عضو مجلس الإدارة



د. عامر صوالحة
عضو مجلس الإدارة



م. كمال عيسى
عضو مجلس الإدارة
ممثل عن سلطة المياه الفلسطينية

طاقم العمل

يضم مجلس تنظيم قطاع المياه 13 موظفاً يتمتعون بخبرات ومهارات متنوعة، وبخلفيات أكاديمية متعددة في أداء مهامهم. وفي عام 2024 ورغم الظروف المحلية والإقليمية المحيطة بعمل المجلس، فقد ركز المجلس على تطوير قدرات موظفيه من خلال تنظيم ورش تدريبية متخصصة، بالإضافة إلى المشاركة في مؤتمرات وفعاليات بارزة لتعزيز دوره وتمثيله بشكل فاعل.



المدير التنفيذي	محمد سعيد الحميدي
المدير المالي والإداري	رياض الديسي
مسؤول مراقبة الأداء - الضفة الغربية	قاسم صالح
خبيرة التعرف	نورا الجمل
خبير مراقبة الصرف الصحي	أحمد الأطرش
مسؤولة مراقبة الأداء - مؤشرات جودة المياه	ياسمين الحوح
مسؤولة الإعلام والاتصال	منال حسونة
مسؤول تكنولوجيا المعلومات	صالح نعمان
مستشار مجلس تنظيم قطاع المياه - قطاع غزة	رامز المدهون
مسؤول مراقبة الأداء - قطاع غزة	عبد الله حجازي
مسؤولة المشتريات ومساعدة في وحدة التعرف	ديانا مرار
مساعدة إدارية	جنان حمدان
مراسل	صدام مومني

إنجازات مجلس تنظيم قطاع المياه في أرقام



مراقبة الأداء

ملخص فني لمراقبة أداء مقدمي الخدمات

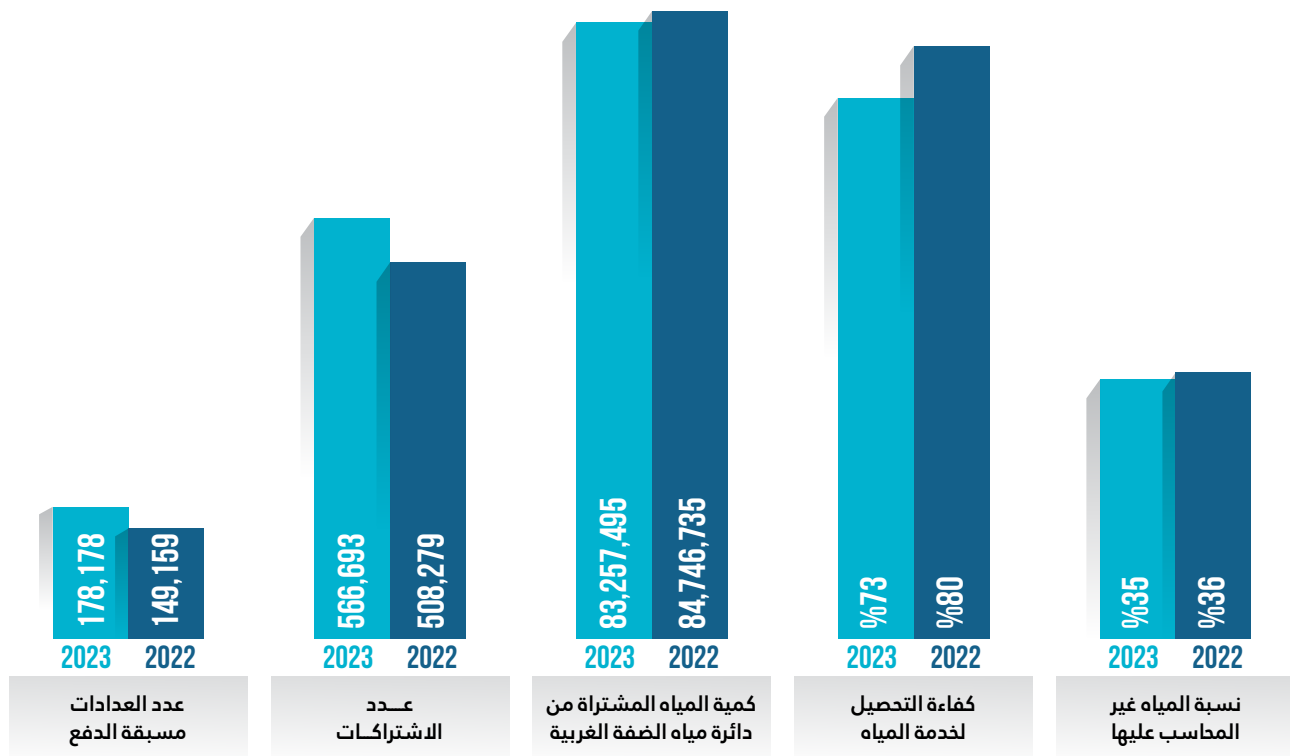
استناداً للقرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه، تم تأسيس مجلس تنظيم قطاع المياه عام 2014 كجزء من برنامج إصلاح قطاع المياه في فلسطين. حيث يهدف إلى مراقبة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي بما يشمل النقل والتوزيع والاستهلاك ومعالجة وإدارة مياه الصرف الصحي؛ من أجل ضمان جودة الخدمات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات.

في عام 2024 قام مجلس تنظيم قطاع المياه بمراقبة نتائج مؤشرات الأداء لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين للعام 2023، والبالغ عددهم 284 مقدم خدمة في الضفة الغربية، موزعين ما بين مجالس خدمات مشتركة وجمعيات مياه وبلديات ومجالس قروية ومصالح مياه وقطاع خاص، تزود الخدمة بشكل متواصل طوال العام وفقاً للمعايير الدولية والعالمية. استطاع مجلس تنظيم قطاع المياه هذا العام استهداف 284 مقدم خدمة في الضفة الغربية، منهم 42 يقدمون خدمة المياه والصرف الصحي معاً، بينما يقدم العدد الباقي خدمة المياه فقط، وتم تجميع بيانات تفصيلية من 255 مقدم خدمة، فيما لم يقدم 29 مقدم خدمة بيانات كاملة تمكنه من قياس مؤشرات الأداء.

بالنظر إلى النتائج المباشرة وفق تقرير الأداء لسنة 2023، يمكننا القول بأن ما نسبته 98% من عدد السكان يتم خدمتهم بالمياه، موزعين على أكثر من 500 تجمع سكني ما بين مدينة وقرية ومخيمات للاجئين. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض التجمعات تفتقر لوجود شبكات مياه مثل دير أبو ضعيف وجلبون.... الخ

تبين الأرقام وجود تحسن طفيف في مؤشر نسبة المياه غير المحاسب عليها إذ انه لوحظ وجود انخفاض طفيف في نسبة المياه غير المحاسب عليها بشكل عام في الضفة الغربية، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى ازدياد اهتمام مقدمي الخدمات والجهات المانحة والحكومة في تخفيض هذه النسبة من خلال المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً.

أبرز التغيرات في الأداء بين العام 2022 – 2023 في الضفة الغربية



وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن نسبة المياه غير المحاسب عليها مرتفعة نسبياً في الضفة الغربية، إذ أنه حسب استراتيجية سلطة المياه الفلسطينية يجب ألا تتجاوز هذه النسبة 30%.

ويعد تخفيض نسبة المياه غير المحاسب عليها مصدر إضافي للمياه لدى مقدمي الخدمة خصوصاً ممن يعانون من شح المياه وممن لديهم كمية محدودة من المياه المتوفرة، إذ أن تخفيض نسبة الفاقد في الضفة الغربية إلى 30% (وهو الحد الأعلى المسموح به حسب استراتيجية سلطة المياه) بدلاً من 35% يرفع حصة الفرد من المياه المباعة إلى 88 لتر لكل فرد يومياً بدلاً من 82 لتر.

وبخلاصة القول أن النسبة العامة للمياه غير المحاسب عليها مرتفعة نسبياً حيث تُقدر الخسائر الناتجة عنها بأكثر من 250 مليون شيكل للعام 2023 على فرض معدل سعر بيع 5 شيكل للكوب، وهذا مبلغ كبير نسبياً.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التحصيل فقد لوحظ انخفاض كبير مقارنة بالعام السابق، ويعود هذا الانخفاض إلى تردي الوضع الاقتصادي للمواطنين نتيجة للحرب على غزة ونظراً لاستلام الموظفين رواتب منقوصة وتعطل عدد كبير من العاملين داخل الخط الأخضر بعد السابع من أكتوبر للعام 2023.

في إطار الرقابة على جودة المياه، حصل المجلس على بيانات تسعة من مقدمي الخدمات في المحافظات الرئيسية الذين يفحصون مياه الشرب في مناطق خدمتهم. في حين يعتمد 97% من مقدمي الخدمات على وزارة الصحة. يعتبر المجلس المصدر الرئيس لبيانات بقية المقدمين من خلال جمع نتائج الفحوصات المنفذة من قبل الوزارة. ومن أبرز المخرجات أيضاً أن 25% فقط من مقدمي الخدمات يراقبون الآبار الخاصة التي يتم ضخ المياه منها إلى شبكة التوزيع.



آلية عمل المجلس في مراقبة الأداء

يقوم المجلس بعمل منظم والية محددة لمراقبة أداء مقدمي الخدمة، ويوضح الرسم أدناه الخطوات العملية التي يقوم بها المجلس.

ونتيجة للعدد الكبير من مقدمي الخدمة، تم التعاقد مع 10 من "جامعي بيانات ميدانيين" حيث تم تدريبهم من قبل طاقم المجلس وذلك من أجل المساعدة في تدريب مقدمي الخدمة حيثما لزم على البيانات المطلوبة، كذلك مساعدتهم في ادخال البيانات على قاعدة البيانات الخاصة بالمجلس.



التدريبات التي تمت لمراقبة الأداء

خلال العام المنصرم عقد مجلس تنظيم قطاع المياه سلسلة من الورشات التدريبية استهدفت فيها مقدمي خدمات المياه في الضفة الغربية، وذلك ضمن إطار توجيه التعاون المشترك وتزويدهم بالأدوات والمهارات اللازمة لرفع كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة، منها:

- **جلسة نقاش حول "التعليمات الفنية الإلزامية للمياه المعدة للاستهلاك التدمي (108 - 2024)"**، عقدت هذه الجلسة "عن بُعد" في شهر آذار بالتعاون مع مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وذلك بعد صدور التعليمات ولأهمية تنفيذها من قبل مقدمي الخدمات وارتباطها بمؤشرات جودة المياه، وعليه استهدفت الجلسة تسعة مقدمي خدمات ممن يلتزمون بفحص مياه الشرب، وذلك للإجابة على استفساراتهم وتقديم التوجيهات ذات العلاقة.
- **إعداد 6 فيديوهات تعليمية** حول قاعدة البيانات والبيانات المطلوبة وكيفية إدخالها من قبل مقدمي الخدمة.
- **ورشة عمل "إدخال بيانات جودة المياه على قاعدة بيانات مجلس تنظيم قطاع المياه"**، عقدت هذه الورشة عن بعد في شهر أيار، وتطرق إلى توصيات محددة حول إدخال بيانات تسعة مقدمي خدمات ممن يراقبون على مياه الشرب في مناطق خدمتهم، وذلك لتوحيد شكل البيانات التي يتم جمعها وزيادة دقتها.
- **ورشة "مراجعة بيانات ومؤشرات الأداء لعام 2023"**، عُقدت في شهر تموز ورشة تدريبية استمرت على مدار يومين، حول "مناقشة ومراجعة بيانات ومؤشرات العام 2023 - محافظات شمال الضفة" بحضور حوالي 150 شخص بالإضافة إلى سلطة المياه الفلسطينية.
- **جلسة تعريفية حول "مراقبة الأداء وفحص ومراقبة العمليات التشغيلية لدى مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي"**، نفذ المجلس ورشة عمل على مدار يومين استهدفت رؤساء البلديات ومدراء الدوائر الفنية لـ 19 مقدم خدمة خلال شهر كانون أول، خلال الورشة نُوقِشت نتائج عدد من مؤشرات الأداء للعام 2023 لبعض مقدمي الخدمات، وأهمية التعرف لضمان الاستدامة المالية، بالإضافة إلى الأهداف والنماذج المتعلقة بمراقبة العمليات التشغيلية، تمهيداً للبدء في تطبيق هذه المراقبة لدى مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية.



التقارير الصادرة

تقرير مراقبة الأداء السنوي لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين للعام 2023 باللغتين العربية والانجليزية

إن تقرير مراقبة الأداء يهدف إلى قياس وتحليل مؤشرات الأداء السنوية لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي، كما يمثل مرجعاً أساسياً للنظر في خطة إصلاح قطاع المياه في فلسطين، إذ أنه يقيس مدى استفادة الهيئات المحلية في رفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وفقاً لمؤشرات قياس معتمدة عالمياً.



ملخص أداء كافة مقدمي الخدمات (التقرير المقارن) باللغتين العربية والانجليزية

ويهدف هذا التقرير إلى عرض ومقارنة مؤشرات الأداء لكل مقدم خدمة عبر السنوات، حيث يتم استعراض أداء مقدم الخدمة لآخر 3 سنوات مع الإشارة إلى الجوانب التي تحسن بها أداء مقدم الخدمة والجوانب التي تراجع بها أداء مقدم الخدمة.



تقرير حول جودة المياه لدى مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين للعام 2023

يعتبر تقرير جودة المياه مادة أساسية يعرض من خلالها المجلس بعض مخرجات فحوصات جودة المياه، ليتم تزويدها لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي، الجهات المختصة، الباحثين، وأي جهات ذات علاقة، وذلك استناداً إلى البيانات التي تم جمعها ضمن دور المجلس الرقابي على أداء مقدمي الخدمات.



تقرير "واقع تقديم خدمة المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية"

يهدف هذا التقرير إلى توفير نظرة شاملة لوضع خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين، إذ أعطى ملخص لخدمات 284 مقدم خدمة، حيث يعرض مجموعة من الحقائق والمؤشرات الرئيسية مجمعة حسب المحافظات في الضفة الغربية، كما يُظهر الاختلافات في التوفر والجودة والوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي.



التوصيات التي صدرت لمقدمي الخدمات

على ضوء تقرير مراقبة أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي للعام 2023، فإنه يستوجب التنويه على جملة من التوصيات وتشمل ما يلي:

1. ما زال هناك عدد كبير من مقدمي الخدمة وخصوصاً البلديات لا يقومون بفصل الحسابات الخاصة بالمياه عن حسابات البلدية الأخرى وخاصة في موضوع المصاريف، الأمر الذي يضعف دقة البيانات الخاصة بالمياه في البلديات.
2. لا يوجد تقسيم أو فصل للاشتراكات حسب نوع الاستخدام (منزلي، تجاري، صناعي وسياحي ..) الأمر الذي يؤثر على احتساب المعدل اليومي للاستهلاك المنزلي للفرد، كما يؤثر على احتساب التعرفة.
3. بلغت نسبة المياه غير المحاسب عليها نسب مرتفعة في بعض البلديات مثل بلعا وجنين الأمر الذي يزيد من تكلفة كوب المياه، كذلك فقدان جزء كبير من كمية المياه المحدودة، مما يتطلب في دراسة أسباب هذا الفاقد العالي ومحاولة تخفيضه إلى حدود مقبولة.
4. عدم تغطية التعرفة المطبقة حالياً لدى عدد من مقدمي الخدمات تكاليف التشغيل الخاصة بخدمة المياه و/أو الصرف الصحي بشكل كامل لديهم مما يهدد الاستدامة المالية والفنية لتقديم الخدمة، وهذا بدوره يحتم مراجعة التعرفة حسب نظام التعرفة الموحد والعمل على تطبيقها.
5. تبقى التعليمات الفنية الإلزامية للمياه المعدة للاستهلاك التدمي (108 - 2023) المرجعية الأساسية لكافة مقدمي الخدمات فيما يتعلق بالرقابة على مأمونية وجودة المياه.
6. يوعز مجلس تنظيم قطاع المياه إلى كافة مقدمي الخدمات بضرورة الرقابة على مياه الآبار الخاصة التي يتم ضخها في شبكات المياه.
7. عند بيع المياه من مقدم خدمة إلى مقدم خدمة آخر، تنتهي مسؤولية الرقابة على المياه لدى مقدم الخدمة الأول، وتبدأ مسؤولية الرقابة لدى المشتري عند وصول المياه إليه.
8. العمل على توفير الكلور السائل (هيبوكلوريت الصوديوم) بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، حيث يعاني حالياً بعض مقدمي الخدمات نقصاً في الموارد المالية.
9. ضرورة سعي المؤسسات الحكومية والجهات الداعمة إلى إيجاد آليات تعزز استمرارية الرقابة على مياه الشرب لدى مقدمي الخدمات في ظل الظروف السياسية الراهنة.
10. لا بد من دعم مختبرات مقدمي الخدمات بالأجهزة والأدوات اللازمة، وإنشاء مختبرات مركزية لفحص المياه.
11. ضرورة تعاون جميع الأطراف والشركاء ذوي العلاقة في تقديم الدعم اللازم للمجلس للقيام بمهامه المنوطة به.

مراجعة التعرفة

بناءً على قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014م بخصوص المياه وتعديلاته بشأن التوصية لمجلس الوزراء بالمصادقة على تعرفية المياه والصرف الصحي لمقدمي الخدمات، ولاحقاً لصدور نظام التعرفة الموحد رقم (4) لسنة 2021م وتعليماته، أصبح إلزاماً على مجلس تنظيم قطاع المياه القيام بمراجعة التعرفة لجميع مقدمي الخدمات حسب النظام الجديد، وهو ما بدأ به المجلس منذ منتصف العام 2022.

تهدف مراجعة التعرفة إلى استرداد التكاليف الحقيقية فقط وتحقيق الاستدامة المالية لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين مع مراعاة قدرة المستهلكين على الدفع، بالإضافة إلى توحيد أسس ومعايير احتساب أسعار المياه والصرف الصحي وبدل الخدمات لجميع مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي.

يراعى عند احتساب أسعار المياه والصرف الصحي وبدل الخدمات وفقاً لأحكام النظام تحقيق المبادئ التالية:

1. تحقيق الاستدامة المالية لمقدم الخدمة، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة
 2. تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة فئات المستهلك المختلفة
 3. ترشيد الاستهلاك بوضع هيكلية التعرفة سعراً ملائماً لمستويات الاستهلاك الأعلى، لتشجيع الحفاظ على المصادر المائية.
- لاحقاً لصدور التعليمات النازمة له في بداية العام 2022، قام المجلس بالمباشرة بمراجعة التعرفة حسب النظام الجديد، مع مراعاة وجود بعض العقبات والتحديات التي واجهت عمل المجلس والتي تم الإشارة إليها بشكل منفصل ضمن بند التحديات.

المعايير المستخدمة لتحديد أولويات العمل

نظراً لوجود عدد كبير من مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين، وبسبب محدودية الموارد الخاصة بالمجلس فقد تم تقسيم عملية مراجعة التعرفة لمقدمي الخدمات إلى مراحل حيث تم أخذ العوامل التالية بالتوافق مع سلطة المياه الفلسطينية لتحديد أولويات العمل:

1. ضعف الأداء المالي (خاصة نسبة العمل)؛ يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة التعرفة المطبقة وقدرتها على تغطية التكاليف التشغيلية لمقدم الخدمة، ويتم احتسابه بقسمة تكاليف التشغيل (باستثناء الاهلاك) على الإيرادات التشغيلية، وعليه؛ فكلما كانت هذه النسبة أقل من 1 كلما كانت التعرفة المطبقة قادرة على تغطية تكاليف التشغيل وتوفير فائض لتغطية المصاريف الرأسمالية الأخرى.
2. ارتفاع عدد السكان المخدومين بحيث يتم التركيز على مراجعة التعرفة لكبار مقدمي الخدمات الذين يخدمون أكبر عدد من السكان.

الإنجاز خلال العام 2024

خلال العام 2024 وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير فقد قام المجلس بالانتهاء من مراجعة التعرفة لـ 22 مقدم خدمة، منهم أربعة من كبار مقدمي الخدمات في الضفة (نابلس، سلفيت، بيت لحم، قلقيلية)، بالإضافة إلى تعرفية واحدة تم مصادقتها خلال العام 2024.

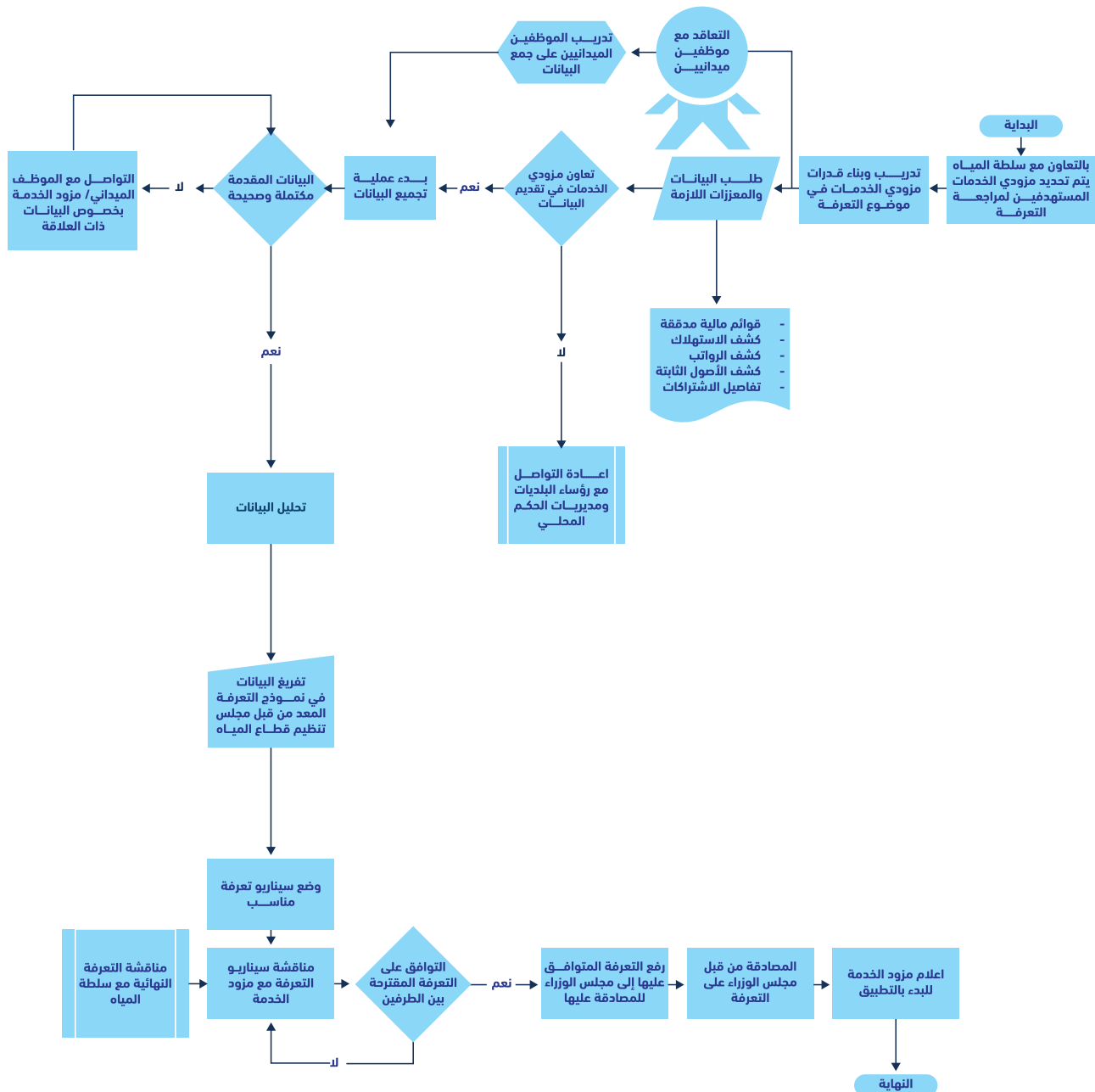
التدريبات التي تم عقدها خلال العام 2024

عقد المجلس ورشتين تدريبيتين خلال شهري نيسان وايار من العام 2024 حول الاستدامة المالية لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي بحضور ممثلين من عدد الهيئات المحلية، حيث تم التطرق إلى أهمية الاستدامة المالية لمقدمي الخدمات من خلال التركيز على عدد من المحاور ذات العلاقة كمراكز التكلفة، واسترداد التكاليف، والمياه غير المحاسب عليها، بالإضافة إلى بعض المؤشرات المالية الهامة.

علماً أنه وبعد صدور نظام التعرف الموحد والتعليمات الخاصة به خلال العام 2022، قام المجلس بتنفيذ العديد من الورشات التدريبية لمقدمي الخدمات والتي تم من خلالها شرح نظام التعرف الجديد بالإضافة إلى آلية احتساب التعرف.



آلية مراجعة التعرفة



مراقبة العمليات التشغيلية

عمل مجلس تنظيم قطاع المياه على عدد من الإجراءات والنشاطات المتعلقة بالبند رقم (7) من المادة (24) في القرار بقانون المياه والمتعلق بصلاحيات المجلس في مراقبة العمليات التشغيلية وذلك بهدف:

- رفع مستوى الفهم والادراك لأهمية مراقبة العمليات التشغيلية (فنياً، مالياً، إدارياً) لاستدامة تقديم خدمة المياه والصرف الصحي.
- تحسين الأداء وتقليل التكاليف وتقديم الخدمة بشكل أفضل.
- تعزيز قدرة مقدمي الخدمات على استدامة وفعالية العمليات التشغيلية.
- التأكد من التدابير اللازمة لضمان جودة المياه وحماية الموارد المائية.
- التأكد من وجود خطط صيانة دورية لشبكات المياه.
- اتخاذ الإجراءات والتدابير الكافية للاستعداد لحالات الطوارئ.
- تحديد مواطن القوة والضعف لدى مقدم الخدمة للمساعدة على تطوير الخدمة.

إن آليات الرقابة التي يعتمدها مجلس تنظيم قطاع المياه على أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي تنقسم إلى ثلاث مستويات متوازية ومكملة لبعضها البعض، كما يلي:

المستوى الأول: الرقابة اللاحقة

المستوى الثاني: الرقابة الآنية

المستوى الثالث: مراقبة جودة وكفاءة العمليات التشغيلية بمكوناتها المختلفة.



وخلال الفترة السابقة عمل المجلس على تنفيذ العديد من الإجراءات للعمل على الرقابة التشغيلية تمثلت بالتالي:

1. خلال عام 2024 تم إنجاز جميع النماذج اللازمة لمراقبة العمليات التشغيلية لمنظومة المياه والصرف الصحي (مصادر مياه، شبكات مياه، وصلات منزلية عدادات مياه، خزانات مياه، شبكات صرف صحي، محطات معالجة)، تمهيداً للبدء بالمراقبة على العمليات التشغيلية لدى مقدمي الخدمات.

2. تم التواصل مع أربعة مقدمي خدمات وتعبئة النماذج بشكل مبدئي وتجهيز تقارير خاصة لكل مقدم خدمة على حدة، بحيث تشمل أهم التحديات التي تواجه مقدم الخدمة، والاحتياجات التي تحتاج إلى دعم خارجي، بالإضافة إلى الإجراءات التي يستطيع مقدم الخدمة معالجتها لتحسين الخدمة ضمن المصادر المتوفرة لديه (مجلس خدمات مشترك شمال غرب القدس، مرفق مياه طوباس، مرفق مياه غرب جنين، بلدية يطا).

3. تنظيم ورش عمل خاصة لرؤساء البلديات والمدراء الفنيين لـ 19 مقدم خدمة من كبار مقدمي الخدمات، لتمهيد البدء بالرقابة التشغيلية لديهم.

برنامج تدريبي بالتعاون مع جامعة "ماستريخت" - هولندا

عقد مجلس تنظيم قطاع المياه، بالتعاون مع جامعة ماستريخت في هولندا برنامجاً تدريبياً حول "مراقبة استدامة مرافق المياه الإقليمية"، ويهدف البرنامج إلى تعزيز التخطيط الاستراتيجي واستخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق كفاءة أعلى واستدامة مالية وبيئية، مع تطوير خطط عمل واستراتيجيات تساهم في تحسين إدارة المرافق وضمان الامتثال للمعايير العالمية.

بدأت بالمرحلة الأولى بمشاركة 15 مقدم خدمة من كبار مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين، شمل التدريب "اقتصاديات تقديم خدمات المياه، تحقيق الاستدامة المالية، دمج القطاع الخاص في الخدمات، وتطوير مرافق المياه الإقليمية".

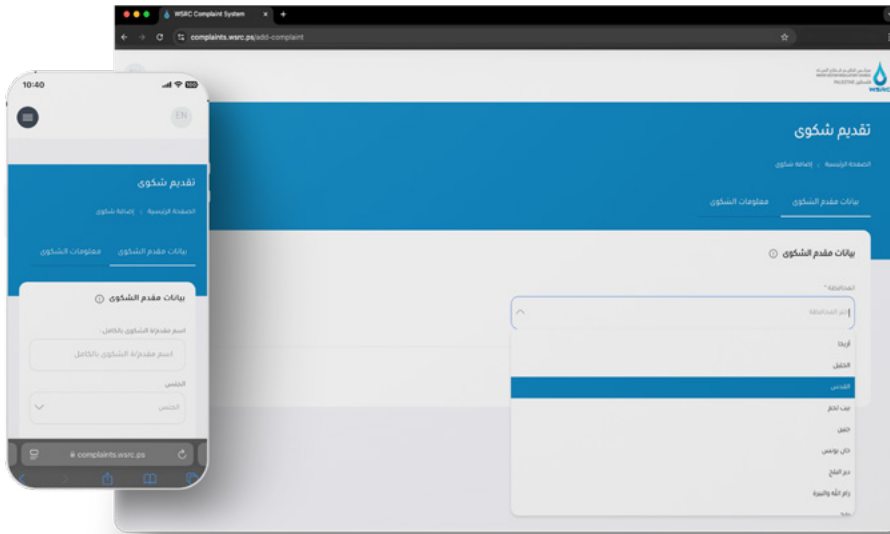
أما المرحلة الثانية، عقدت في عمان- الأردن، وشمل تطوير خطط الاستراتيجية بما يمكن المشاركين من تقييم وإعداد خطط العمل والإدارة، وفهم مبادئ استرداد التكاليف والتسعير المتفاوت.

في المرحلة الثالثة: نُظمت زيارة إلى هولندا، شارك فيها ممثلو عن مرفقي مياه طوباس وغرب جنين وسلطة مياه ومجاري بيت لحم وممثل عن المجلس تنظيم قطاع المياه، تخللها زيارات ميدانية لشركات المياه الهولندية الرائدة، إلى جانب عقد جلسات معرفية متخصصة تُعقد لإثراء المعرفة الإدارية وتعزيز مهارات المشاركين.

وختاماً للبرنامج: عقد مجلس تنظيم قطاع المياه ورشة عمل بعنوان "تعزيز دور المرأة في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي"، ضمن إطار التعاون مع جامعة "ماستريخت" لتكون مدخلاً لوضع آلية عمل يتم الاتفاق على بنودها وتفصيلها بين الشركاء، وإعداد مؤشرات أداء تساهم في زيادة مشاركة المرأة في تقديم هذه الخدمات الأساسية.



نظام الشكاوى



خلال العام الماضي، ووفقاً للبند رقم 13 في المادة 24 للقرار بقانون المياه 14 لسنة 2014 وتعديلاته، تلقى المجلس حوالي 40 شكوى من مختلف المناطق، تقدّم بها مواطنون أفراد وبعض البلديات. تناولت الشكاوى مجموعة من القضايا المستمرة والمتكررة، مثل انقطاع المياه والتوزيع غير العادل، وهي تحديات قائمة منذ فترة طويلة.

كما اشتملت بعض الشكاوى على مسائل نزاع، مثل تركيب العدادات المسبقة الدفع دون موافقة المستهلكين المسبقة. تعكس هذه القضايا زيادة وعي المواطنين بحقوقهم المائية، مما يؤدي إلى تفاعل أكبر مع النظام، ويعكس أهمية النظام في تلقي وحل هذه الشكاوى بشكل فعال.

كانت الشكوى الأبرز هي لمنطقة بيرزيت والتي تدخل دولة رئيس الوزراء شخصياً بإيجاد حل لها وتكليف المجلس بمتابعتها على مدار الساعة.

الإعلام والاتصال

انطلاقاً من رؤية مجلس تنظيم قطاع المياه بأهمية الإعلام في تحقيق أهدافه، ركّز المجلس خلال عام 2024 على تعزيز تواصله الإعلامي عبر إنتاج فيديوهات توعوية مثل فيديو يشرح نظام الشكاوى وكيفية تقديمها عبر منصات المجلس الإلكترونية، وفيديوهات توضح ما هي التعرفة وآلية احتسابها وأثرها على مقدمي الخدمات. كما عقد المجلس لقاءات متلفزة مع قنوات محلية لتسليط الضوء على القضايا ذات العلاقة بتقديم خدمات المياه والصرف الحي في فلسطين مثل تحديثات على مشاريع المياه والتمويل المائي، بالإضافة إلى نشر بيانات صحفية دورية تؤكد الشفافية وتعزز الثقة مع الجمهور.

أيضاً، عزّز المجلس حضوره الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستغرام، حيث تم نشر فيديوهات تفاعلية حول كيفية تقديم الشكاوى عبر الإنترنت، وإنفو جرافيك يوضح التطورات الأخيرة في تقديم خدمة المياه والصرف الصحي. هذا التوجه أسهم في التفاعل المباشر مع الجمهور، حيث تلقى المجلس العديد من الاستفسارات والتعليقات التي تم الرد عليها بشكل سريع، مما ساعد على بناء صورة إيجابية للمجلس وتعزيز قنوات التواصل مع المجتمع المحلي والشركاء.

التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة

مع ملاحظة أن مجلس إدارة تنظيم قطاع المياه يضم عدداً من ممثلي المؤسسات الهامة وذات العلاقة المباشرة بقطاع المياه وهي سلطة المياه الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة، وزارة المالية كجهات حكومية إلا أن المجلس وإضافة لذلك استكمل خلال العام 2024 تعاونه مع المؤسسات الحكومية والرسمية والأهلية ذات العلاقة بقطاع المياه:

المؤسسة	مجال التعاون
سلطة المياه الفلسطينية	في إطار تعزيز التعاون، عُقدت اجتماعات دورية ضمن لجان العمل وذلك لبحث مواضيع (التعرفة، مؤشرات الأداء، وبحث القضايا المشتركة).
وزارة الحكم المحلي الفلسطينية	تعزيز التنسيق مع وزارة الحكم المحلي في قضايا تتعلق بتطوير قطاع المياه والصرف الصحي. كما تم تبادل البيانات وعقد اجتماعات فنية مع الفرق المختصة لبحث التحديات والحلول.
وزارة الصحة الفلسطينية	الاستمرار في جمع البيانات السنوية، إضافة إلى التعاون مع مفتشي صحة البيئة في متابعة مشاكل جودة المياه لدى بعض مقدمي الخدمات.
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	- إتمام المسودة النهائية الأولى لمواصفة المواد الكيميائية المستخدمة لمعالجة المياه المخصصة للاستهلاك الآدمي (هيبوكلوريت الصوديوم) من خلال مجموعة عمل خاصة بمياه الشرب. - عقد جلسة نقاش مشتركة حول "التعليمات الفنية الإلزامية للمياه المعدة للاستهلاك الآدمي (2023-108)".
وسائل الإعلام المحلية	عقد لقاءات إعلامية بشكل مستدام، ونشر الأخبار والبيانات الصحفية على مختلف وسائل الاعلام المحلية.
الجامعات والكليات	تقديم البيانات والمعلومات للباحثين والطلبة، وتبادل الأفكار والخبرات حول برامج الأبحاث المتعلقة بمهام المجلس.
المنظمات غير الحكومية	المساعدة بشكل رئيسي في الوصول إلى البيانات والمعلومات، وتقديم المساعدة التقنية والفنية لتنفيذ نشاطات تتعلق بقطاع المياه.
مشاركات إقليمية ودولية	شارك المجلس بالعديد من اللقاءات والمؤتمرات الإقليمية والدولية.

العلاقة مع سلطة المياه الفلسطينية

شهدت العلاقة بين سلطة المياه الفلسطينية والمجلس تطوراً ملحوظاً، حيث أعيد النظر في مذكرة التفاهم الموقعة عام 2020، مما ساهم في تعزيز فعالية اللجان المنبثقة عنها، وعكس روح الشراكة الحقيقية في الأداء.

من أبرز مظاهر هذه الشراكة، دعوة المجلس لحضور اللقاءات التنسيقية مع الدول المانحة، والمشاركة في لجان تحويل مصلحة مياه الساحل إلى مرفق إقليمي، بالإضافة إلى عضوية المجلس في اللجنة التنسيقية لمشروع إعادة الاستخدام (وادي)، ما أسهم في تعزيز روح التعاون بين الجانبين.

كنتيجة إيجابية لتطور هذه العلاقة، سيتم الانتهاء من إعداد نظام الحوافز وبرامجها، وتسريع إنشاء مصالح المياه الإقليمية، ومراجعة الأنظمة والتعليمات الفنية التي تم إعدادها خلال السنوات العشر الماضية لتكون أكثر وضوحاً في تحديد المسؤوليات بين الجهات المعنية.

العلاقة مع المؤسسات الدولية

الممثلة الهولندية:

من خلال مشروع "تعزيز الرقابة على خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين 2022-2026" تعتبر الممثلة الهولندية الممول الوحيد حالياً لأنشطة المجلس، بما يحقق مهام المجلس وفقاً لما ورد في قانون المياه.



العلاقة مع البنك الدولي:

تبع تطور العلاقة مع سلطة المياه الفلسطينية تطور إيجابي آخر مع البنك الدولي، واتضح ذلك في عدد من اللقاءات مع ممثلي البنك للمساهمة في رسم خارطة طريق للمرحلة القادمة مبنية أيضا على تعاون وثيق بين المجلس والسلطة. سيسعى المجلس خلال الفترة القادمة ومن خلال التواصل والتنسيق المستمر مع سلطة المياه الفلسطينية من تعزيز التواصل مع كافة الجهات المانحة والعاملة في قطاع المياه سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو من خلال الاجتماعات التنسيقية التي تعقدها سلطة المياه الفلسطينية من أجل اطلاعها على ما يتوفر للمجلس من بيانات والاستفادة قدر الإمكان من دعمها الفني للقطاع.

منظمة الصحة العالمية:

كان لإسهام المجلس في مداولات شبكة منظمي قطاع المياه (Regnet) الأثر الأكبر على نجاح وقبول المجلس كلاعب أساسي على مستوى العالم في تنظيم خدمات قطاع المياه وقبول فكرة إنشاء منظم لقطاع المياه للدول العربية بعد تبنيتها من قبل منظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية.

مكتب الرباعية الدولية:

عمل المجلس بالشراكة مع مكتب الرباعية الدولية خلال السنوات السابقة على تطوير آلية نشر التقارير من خلال إدخال موضوع "نظم المعلومات الجغرافية" للعمل، والذي من خلال يمكن المجلس من تحسين عرض بيانات الأداء لتمثيلها على خرائط مخصصة.

منظمة العمل ضد الجوع:

وقع مجلس تنظيم قطاع المياه مذكرة تفاهم مع منظمة العمل ضد الجوع، بهدف تعزيز التعاون بين المؤسسات لتبادل البيانات الخاصة بمقدمي الخدمات وتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم، لعمل تحليل هيدروليكي لشبكات المياه لتحسين كفاءتها وتقليل فاقد المياه.



الأداء المالي وتمويل عمليات ونشاطات المجلس

في بداية العام 2024 وبعد دراسة المعطيات المالية المتوفرة ما بين أيدينا واستناداً إلى خطة الاستدامة المالية التي تم إعدادها واعتمادها، تم إعداد موازنة قيمتها 463,980 دولار تعتمد على الإيرادات المتوقعة وهي 419,423 دولار من الحكومة الهولندية و21,035 دولار من الحكومة الفرنسية (تم استلامها في نهاية العام 2021) إضافة إلى 9,700 دولار دعم حكومي. مع الشروع في إنشاء مرافق المياه الإقليمية قام مرفق مياه غرب جنين بتسديد مبلغ 54,401 شيكل إلى حساب خاص بالمجلس لدى وزارة المالية وقام مرفق مياه طوباس بسداد مبلغ 60,470 شيكل، تم إرسال مطالبات مالية لرسوم التراخيص من مصلحة مياه محافظة القدس بقيمة 215,759 شيكل ومن مجلس الخدمات المشترك لمنطقة شمال غرب القدس بقيمة 16,331 شيكل، ولكن لم يتم سدادها حتى لحظة كتابة التقرير.

لم يتم طلب دعم من الحكومة في العام 2024 حيث إن ما وصلنا في العام السابق مكننا من تسديد التزامات المجلس لذلك العام وللعام الحالي أيضاً.

الجدول التالي يوضح المنحة الهولندية ونسبة تغطيتها لنشاطات ومصاريف المجلس:

السنة	التكلفة التقديرية للنشاطات	نسبة تغطية المنحة الهولندية للمبلغ المطلوب	المبلغ الموافق عليه حسب النسبة المئوية
2020/2019	354,728	100%	354,728
2021/2020	433,794	80%	347,035
2022/2021	525,175	100%	525,175
2023/2022	588,255	100%	588,255
2024/2023	403,063	100%	403,063
2025/2024	419,423	100%	419,423
المجموع (بالدولار الأمريكي)	2,724,438	97%	2,637,679

الجدول التالي يوضح المنحة الفرنسية ونسبة تغطيتها لنشاطات ومصاريف المجلس:

السنة	التكلفة التقديرية للنشاطات	نسبة تغطية المنحة الفرنسية للمبلغ المطلوب	المبلغ الموافق عليه حسب النسبة المئوية
2022/2021	25,329	100%	25,329
2023/2022	35,671	100%	35,671
2024/2023	21,035	100%	21,035

الجدول التالي يوضح الموارد المالية للمجلس للعام 2024:

المصدر	المبلغ بالدولار	ملاحظات
الحكومة الهولندية	419,423	تحقق
المجموع	419,423	

أما عن توجهات المجلس في الفترة القادمة فتتمثل في استمرار السعي لدى الجهات المعنية لتطبيق تعليمات إنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها رقم (1) لسنة 2023م وتذليل العقبات أمام الاستمرار في جباية التراخيص من كافة المرافق ليتمكن من تحقيق الإيرادات، كذلك السعي لدى الجهات المانحة للحصول على مصادر تمويل أخرى.



التحديات التي تواجه عمل المجلس

يواجه المجلس العديد من التحديات التي تعيق أداء دوره الرقابي لإصلاح قطاع المياه، وبالتالي تضعف من دوره ونشاطه، وفيما يلي بعض من هذه التحديات:

- يبقى التحدي الأبرز في عمل المجلس هو الحفاظ على استدامته المالية حيث ان اعتماد المجلس الحالي هو على منحة الحكومة الهولندية والتي ستستمر حتى شهر نيسان للعام 2026. ووفق ما جاء في القرار بقانون بشأن المياه رقم 14 لسنة 2014 فان تمويل المجلس يعتمد على رسوم التراخيص ورسوم بدل الخدمات، والتي لم تتحقق حتى الان بسبب ما يمر به الشعب الفلسطيني من ظروف اقتصادية وانعكاس ذلك على دخل مقدمي الخدمات.
- ارتفاع عدد مقدمي الخدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين مع محدودية الكادر البشري والمادي للمجلس، إذ وصل عدد مقدمي الخدمة إلى ما يزيد عن 300 مقدم خدمة.
- عدم توفر بعض البيانات لدى مقدمي الخدمات، مما يضعف من عملية المراقبة وتحسين الأداء، إضافة إلى عدم فصل الاشتراكات حسب نوع الاستهلاك وهو متطلب أساسي لاحتساب التعرفة حسب النظام.
- عدم متابعة تقارير المجلس والتوصيات المترتبة على البيانات يقلل من فعالية عملية المراقبة، حيث إن صلاحيات المجلس كجهة رقابية فقط، وليس له أي مسؤولية تنفيذية.
- وجود بعض المشاكل الفنية المتعلقة بتزويدنا بكشوفات الاستهلاك لدى عدد من مزودي الخدمات الذين يستخدمون بعض أنواع عدادات الدفع المسبق.
- وجود تحفظات لدى بعض البلديات بتقبل تكاليف ربط الاشتراك الجديد حسب ما ورد في نظام التعرفة الموحد.
- بطء استجابة بعض البلديات أو عدم تعاونها في تزويد البيانات للمجلس في الوقت المناسب، وعدم إعطاء الموضوع الأهمية والاولوية اللازمتين، مما يؤخر عملية تحليل البيانات وإصدار التقارير والتوصيات ذات العلاقة.
- عدم رغبة مقدمي الخدمات مراجعة التعرفة وتغيير أسعار المياه و/أو الصرف الصحي في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها البلاد وما صاحبها من تردّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين، وارتفاع في معدلات البطالة
- عدم رغبة مقدمي الخدمات الذين تمت المصادقة على التعرفة الخاصة بهم، بتطبيق التعرفة الجديدة لنفس الأسباب التي تم الإشارة إليها أعلاه.

توجهات المجلس خلال الفترة القادمة والخطط المستقبلية

مع مرور عشر سنوات على تأسيس مجلس تنظيم قطاع المياه، واستمرار التواصل الفاعل مع الجهات المعنية بتنظيم خدمات المياه على المستوى الدولي، بالإضافة إلى التقدم الملحوظ في تعزيز العلاقة مع سلطة المياه الفلسطينية، يحرص المجلس على تطوير أدائه استناداً إلى دراسة شاملة تتمحور حول تأثير المجلس على قطاع المياه. هذه الدراسة التي سيتم إعدادها وتنفيذها خلال العام الحالي، ستسهم في توجيه جهود المجلس بشكل مستدام وفعال. وفي هذا الإطار، سيتم تطوير عمل المجلس مع مراعاة النقاط التالية:

- استمرار السعي لإنشاء منظم المياه على مستوى الدول العربية مما سينعكس إيجاباً على سمعة ومكانة فلسطين في هذا المجال.
- استمرار تعزيز العلاقة مع سلطة المياه الفلسطينية من خلال تفعيل عمل اللجان المشتركة والمتخصصة.
- العمل على مراجعة التعرف لمقدمي الخدمات ومراقبة مدى الامتثال لتطبيقاتها.
- تطوير آلية نشر التقارير من خلال إدخال موضوع نظم المعلومات الجغرافية للعمل والذي يتم تطويره حالياً مع الرباعية الدولية ومن خلال مراقبة الأداء وفق الأهداف السنوية التي يتم وضعها لمقدمي الخدمات.
- ادماج مراقبة العمليات التشغيلية ومراقبة مدى الامتثال لمبادئ الحوكمة من خلال جمع بيانات مؤشرات الأداء السنوية.
- تواصل أكثر مع كافة المؤسسات ذات العلاقة بقطاع المياه في فلسطين لتعميم الفائدة والاستخدام لبيانات المجلس السنوية.
- الوصول للاستقرار والاستدامة المالية للمجلس من خلال التواصل مع كافة مقدمي الخدمات للحصول على رسوم الخدمات التي نص عليه القانون.
- سيستمر المجلس بالعمل على عقد ورشات العمل اللازمة لتعريف مقدمي الخدمات الجدد بنظام التعرف الموحد، واعطائهم التدريب اللازم لكيفية احتساب التعرف، وحثهم على العمل على مراجعة التعرف الخاصة بهم بما يتماشى مع النظام.
- رفد المجلس بالكوادر المطلوبة والتي يحتاجها لتمكينه من أداء مهامه بالشكل المطلوب وبكفاءة عالية.
- تعزيز أداء كافة مقدمي الخدمات في الرقابة على جودة المياه من خلال تطوير عمل المجلس بالشراكة مع كافة المؤسسات ذات العلاقة.



برج خلف التجاري، شارع الروضة، البيرة، فلسطين

+970 2 240 1294

+970 2 240 1295

info@wsrc.ps

www.wsrc.ps

wsrc

